الأيام ALAYAM
السبت 13 رمضان 1432 - العدد 8160
Saturday 13th - August 2011 - No.8160
www.alayam.com

ربيع الثورات العربية.. النسخة البريطانية

صلاح الجودر

مع بداية هذا العام 2011م حينما ظهرت سموم وأدواء العصر وانتشرت الفوضى في بعض الدول العربية، العراق وتونس ومصر واليمن وسوريا، بدعوى العدالة والحرية والديمقراطية، بحث الباحثون لها عن توصيفات جميلة تخفف من غلوائها وقسوتها، فقالوا إنها التغير الالهي، والارادة الشعبية، واختتموها بربيع الثورات العربية!.

الغريب أن بعض المحللين والمتابعين السياسيين قد ذهبوا بعيداً في تحليلاتهم فأرجعوا أسباب تلك الثورات إلى ضعف الديمقراطية والظلم والكبت وتقييد الحريات في المنطقة العربية، وإذا سلمنا جدلنا بأن تلك الأسباب هي فتيل الفوضى والخراب في المنطقة فإن السؤال الذي يطرح نفسه لماذا انتقلت تلك العدوى إلى بريطانيا وهي أم الديمقراطيات، والمدافعة عن حقوق الإنسان، وملفى السياسيين الهاربين من أوطانهم بسبب الظلم والقهر الذي تدعيه بعض الجهات الحقوقية لديهم؟ لماذا هي الأخرى «لندن» تشهد حالة من ربيع الثورات العربية التي انتقلت إلى أوروبا هذا الصيف مع أنها تتمتع بسقف عال من الحرية!.

الأحداث الأخيرة التي شهدتها بريطانيا من حرق ونهب وتدمير وتخريب جاءت في ظاهرها بسبب مقتل الشاب البريطاني الأسود مارك دوغان ذو 29 ربيعا برصاص الشرطة البريطانية أثناء محاولة اعتقاله، فمقتله كان شبيها بمقتل التونسي البوعزيزي الذي أطلق شرارة الثورة العربية من تونس إن صح التعبير!!.، وإن كان بعض الباحثين يرجع الأسباب إلى المشاكل الاجتماعية التي يعاني منها الشباب، ومنها ارتفاع معدلات البطالة، وكثرة الأطفال مجهولي الوالدين، وقلة المراكز الشبابية، وتقليص الميزانية العامة، والدعوة للتقشف وربط الحزام، حتى أصبح البعض منهم يعيش في وطنه وكأنه من الغرباء وهذا ما ذكره أحدهم في تحليله لأعمال العنف والتخريب، والكاتبة نينا بور في صحيفة الغارديان تقول: «إن أعمال الشغب في لندن مرتبطة بشيء لا يمكن إنكاره، وأهمها البطالة وتقليص الميزانية وسياسة التقشف»، والحقيقة التي يجهلها الكثير من المتابعين لربيع الثورات هي ان السبب ظهور الطبقية في المجتمع الواحد، فالكثير من الدول ظهرت فيها فجوة كبيرة وشرخ واسع بين أصحاب الامتيازات والمحرومين، فأصبح المجتمع الواحد يعاني الطبقية، فالغني زاد غناه والفقير زاد فقره، وأصبحت الطبقة السفلى فقراء مدقعين على باب الله!، والنخب المجتمعية تحولت إلى أثرياء وميسورين!، من هذا الباب جاءت فتنة العصر التي سميت بربيع الثورات!!.

مما زاد من قسوة تلك الفوضى التي شهدتها بعض الدول هي مراكز التواصل الاجتماعي وأجهزة الاتصال الرقمي، التويتر والفيسبوك والبلاك بيري، فهذه التقنية اليوم أصبحت السلاح الفتاك، فدعوات التحريض والتأجيج تنطلق من تلك الأجهزة الصغيرة المحمولة باليد، يستخدمها أصحابها في كل الأماكن وبأسماء حركية مستعارة، لتنطلق منها دعوات التحريض والتأجيج، بهذه الأسلحة الحديثة يتم تدمير الأوطان بأيدي أبنائها وبأقل التكاليف!.

إن ما حدث في بريطانيا والمنطقة العربية من قبل يوحي أن العالم يواجه حالة فريدة وغريبة من الأحداث، فالأمر لا يقتصر اليوم على منطقة أو قارة، وإن كانت الثورات العربية قد تم تصنيعها بالمقاس على الدول العربية إلا أن ما تشهده بريطانيا اليوم من حالات فوضى وتخريب يستدعي التوقف عندها، فإن العالم اليوم يقف على مفصل تاريخي كبير، لذا فإن الشعوب التي تتصالح مع نفسها، وتفتح أبواب الحوار وأجواء التوافق هي الشعوب التي تتجه إلى غد أفضل، وإلا فإن النار ستأكل الأخضر واليابس.

فأنفلونزا الطيور وأنفلونزا الخنازير وجنون البقر وغيرها جميعها أدواء تنتقل من الحيوانات والبهائم إلى الإنسان، ولكن ما يحدث في العالم اليوم من انتشار الفوضى من مجتمع إلى آخر يستدعي تحليل أسبابها ومسبباتها. فإذا كان العالم اليوم يشهد تغييراً كبيراً فإن الدول المتحضرة الواعية هي التي تدعو إلى قراءة واقع الإنسان وتحصينه من تلك الملوثات التي يتم اليوم نثرها عبر وسائل الاتصال الحديثة، فإن الحكيم من اتعظ بغيره، فما يحدث اليوم في بريطانيا كفيل بإعادة قراءة الساحة الدولية من جديد في ظل الربيع القادم من الشرق!!.

Sh.s.aljowder@gmail.com

هل للديمقراطية من جدوى في عالمنا العربي؟ (1)

فهد المضحكي

هذا السؤال طرحه د. محمد نور فرحات قبل عشر سنوات في كتابه «البحث عن العدل» هذا الكتاب يحتوي على بحوث ودراسات جميعها تبحث وتتأمل العلاقة بين السلطة السياسية من جانب والنظام القانوني من جانب آخر، ومدى انحياز هذه السلطة وذاك النظام لقيم الحرية والعدالة او لقيم الامن والاستقرار، وهي كلها كما يقول المؤلف حاكمة في امور الضبط الاجتماعي وفعالية القانون.

في البداية، يتوقف المؤلف عند هذا السؤال قائلا: رغم ما يبدو عليه السؤال في نظر البعض من سذاجة لكونه يطرح للتساؤل بديهيات مسلم بها، الا اننا نعتقد في اهمية طرح السؤال بهذه الصياغة النفعية البراجماتية مما يلقي الضوء على الجوانب المتعلقة بالتطبيق الديمقراطي وبالثقافة الديمقراطية في عالمنا العربي فاذا كانت «ادبيات الفكر السياسي بل والنضال الوطني التي دأبت على تناول قضية الديمقراطية في عالمنا العربي باعتبارها نوعا من الحق السياسي للشعوب مستخدمة حججا اخلاقية وسياسية لاعلاء شأن الديمقراطية والحط من شأن الاستبداد، اذا كان هذا التراث السياسي لم يفلح حتى الان في دفع الواقع السياسي العربي نحو المزيد من الانفتاح الديمقراطي فلا بديل امامنا من ان نستخدم لغة عصر العولمة وثقافة زمن الجات التي تقيم الوزن على الوزن لحسابات الارباح والخسائر والتكلفة الاقتصادية والاجتماعية لكل من الديمقراطية والاستبداد.

ما الاسباب الحقيقية لفشل دعوات الاحياء الديمقراطية في العالم العربي؟ وما نتائج هذا الفشل؟ ثم هل من جديد تستطيع النخب السياسية والثقافة العربية وفي مقدمتها النخب المصرية ان تقدمه في هذا الشأن؟

هذه التساؤلات تمت مناقشتها قبل عقد من الزمن ومن ذاك الوقت الى اليوم حدثت تطورات أكثر من التوقعات وهناك انجازات سياسية متقدمة ومع ذلك لم تحقق هذه الانجازات الديمقراطية بمفهومها البعيد.

في الوقت الذي يعتقد فيه المؤلف ان هناك حقيقة لابد وان تكون محل تسليم وهي الديمقراطية – ثقافة وفكراً وسلوكا – تحتل مكانة متأخرة في منظومة الوعي الاجتماعي والسياسي في الدول العربية سواء على مستوى النخبة السياسية والثقافية بكل شرائحها أو على مستوى القواعد الجماهيرية العربية، فان هناك ومضات في الثقافة العربية تدعو للديمقراطية وتبشر بها مثل كتابات عبدالرحمن الكواكبي ورفاعة رافع الطهطاوي ولطفي السيد وسلامة موسى وشعارات سعد زغلول، فهذه كلها دعوات كانت استثناء عن الاطار العام لثقافة الاستبداد العربي.

وفي هذا السياق، يتحدث «فرحات» عن الايديولوجيات الاصولية مستشهدا على ذلك بحركات الاسلام السياسي المتعارضة مع الديمقراطية وهذا يرجع الى سبب واحد هو ان الايديولوجيات التي تبناها الساسة والمثقفون العرب منذ بدء التحديث هي ايديولوجيات تزعم بمنتهى اليقين والحسم احتكار الحقيقة المطلقة وبالتالي فان قبول الآخر فكراً ونظاماً هو امر يمس اسس الاخلاص للعقيدة الصافية.

وعلى هذا الصعيد، فاذا ما انتقلنا كما يشير «فرحات» من مستوى الخطاب السياسي العام الى مستوى الثقافة السياسية الشعبية لما كان موقع قيمة الديمقراطية التعددية بأفضل من ذلك بكثير، اذ الكثير من البحوث والدراسات الواقعية تشير الى ان مسألة الديمقراطية والمشاركة السياسية تحتل مكانة متدنية في الوعي الشعبي العربي وحتى بين شرائح الصفوة المهتمة اهتماماً مباشراً بشؤون السياسة والحكم نجد قضايا التنمية والتحرر الوطني تتصدر اولويات اهتمامها بينما تتوارى مسألة الديمقراطية والحق في المشاركة السياسية من دائرة الاهتمام. فاذا انتقلنا الى القيم الحاكمة لمؤسسات المجتمع المدني العربي بدءا من الاسرة ثم المدرسة والمسجد والكنيسة وتجمعات السكن والمهنة بل وحتى الجمعيات والاحزاب وخاصة احزاب الاسلام السياسي لوجدناها قيما تقوم على ثقافة الاستبداد في مجتمع ابوي يجعل كل نقد أو نقاش بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

وبعبارة اخرى، ان الاستبداد العربي ظاهرة اجتماعية ثقافية ذات جذور تاريخية وليست مجرد ظاهرة سياسية رسمية. وعلى هذا الاساسي، يستعرض الكاتب الحجج التي يرفعها الخطاب السياسي العربي لتبرير غيبة الديمقراطية أو تأجيلها ومن بين هذه الحجج التي استهدفت الديمقراطية التبرير الديني الذي يرى في الديمقراطية والتعددية امورا لا تتسق مع تعاليمنا الدينية وهو ما يصرح به دائما العديد من ممثلي الانظمة العربية المحافظة وهي نفس العبارات التي كانت يستخدمها القديس أوغسطين في العصور الوسطى ونحسب ان هذا التبرير هو الذي جعل الديمقراطية غريبة عن طموحات العامة في عالمنا العربي.

وكذلك التبرير «التحرري» الذي يجعل من تحرير تراب الوطن اسبق واهم من تحرير المواطن والذي يجعل من الحرية الاقتصادية والاجتماعية سابقة على الحرية السياسية دون ان يعلن اصحاب هذا التبرير ان اهدار تراب الوطن وعموم الظلم السياسي هو نتيجة لغيبة الحرية السياسية والديمقراطية في كثير من المجتمعات العربية.

إشكالية التوقع السياسي

غالب حسن الشابندر

يحبذ كثير من الباحثين في علم السياسة استعمال كلمة أو مصطلح التوقع السياسي بدل التنبؤ، وذلك لما يحمله الأخير أو ما يمكن أن يحمله من أبعاد تتصل بالفلسفة الغيبية أو الفلسفة الميتافيزيقية بشكل عام، والتوقع السياسي في كلمات بسيطة للغاية هي استباق الحدث السياسي، أي القول بأن حدثا سياسيا سيقع، ونستخدم هنا (سين) المستقبل وليس (سوف) لأننا نتحدث في سياق حركة تاريخية قريبة، في مجال من الواقع المعاش فعلا، كأن يكون انقلابا عسكريا أو سقوط نظام، أو هجوم دولة جارة، أو فشل حكومة..

بعض علماء السياسة ينكرون على علم السياسة الاشتغال أو تصور إمكانية التوقع في مجالها العلمي، ذلك أنها ليست علماً بالمعنى الذي تنطبق عليه معايير العلم، وبالتالي، فإن استباق الزمن فيما سيحدث من وقائع وحوادث سياسية ضرب من الخيال، فيما أصبح التوقع السياسي من أهم مهمات بعض المشتغلين بالسياسة كعلم وممارسة ووضعت له قواعد وفنونا وقوانين!

التحليل السياسي والتوقع السياسي

ينبغي التفريق بين المهمتين، التحليل السياسي عبارة عن تفكيك العوامل والأسباب الكامنة وراء حصول الحدث، فهو عملية تفكيكية، بحث فيما وراء الحدث من أسباب، أي النظر إلى الماضي، فيما التوقع استباق، نظر إلى الأمام، ولكن رغم هذا الفارق الكبير بين المهمتين، يبقى التحليل السياسي أحد مناهج التوقع، وتقوم عملية التحليل عادة على جمع المعلومات التي تتصل بالحدث، اقتصادية واجتماعية وشخصية وجغرافية، وتنظيمها وتصنيفها، ومن ثم تحليلها من أجل الوصول إلى الأسباب الكامنة وراء الحدث، وذلك بعد فرز المهم والرئيسي والصحيح من الهامشي والمشكوك فيه والخاطئ، وليس من شك أن التحليل السياسي بهذه اللغة يخدم التوقع، ولكن التوقع بحد ذاته يخدم ولو مستقبلا التحليل أيضا، من هنا يرى بعضهم أن هناك تفاعلا حيا بين التوقع والتحليل، كلاهما يرفد الآخر.

مقتربات أولية

سواء التحليل السياسي أو التوقع السياسي يستوجب وضع الحقائق أو المقتربات التالية قبل القيام بأي منهما: ـ

المقترب الأول: لا يوجد توقع محصَّن، فهناك كثرة من التوقعات، ربما من الصعب أن يحذف بعضها الآخر.

المقترب الثاني: الإسقاط الأديولجي يفسد التوقع، مثل إسقاط ظهور المهدي عليه السلام على الحدث وتحليل المستقبل القريب سياسيا على ضوء المعتقد الكريم، أو إخضاع التوقع لنظرية المادية التاريخية، والاعتماد على المنهج العلمي المادي الصرف، أي أن يعامل الموضوع كما يعامل أي موضوع علمي، تجارب وملاحظات وتوقعات.

المقترب الثالث: ليس من شك أن للشخصية دورا مهما في خلق الحدث السياسي، ومن هنا ينبغي وضع هذا المقترب في عملية التوقع السياسي، وليس من شك أيضا، لا يمكن أن نتناسى أو نغفل الاتجاه الديني المسيطر على روحية جورج بوش الابن.

صعوبات وعقبات

على أن التوقع السياسي تعترضه مصفوفة من الصعوبات والعوائق الجوهرية التي يعسر معها تحصيل نتائج يمكن الاطمئنان إليها، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:

1: من الصعب اخضاع الحدث السياسي إلى سليقة علمية تتسم بالثبات والمنهجية القارة.

2: لأن الظاهرة السياسية تتصل بشكل صميمي بتكون الشخصية وأسبقياتها الفكرية والاديولجية.

3: عملية التعمية في العمل السياسي تساهم هي الأخرى في تشكيل وتصميم هذه الصعوبة.

4: عدم توفر إمكانات التجريب أو عدم صلاحية مبدأ التجريب في استنتاج التوقع السياسي، خاصة أن هناك صعوبة في التحقق من مقتربات وحوليات الحدث السياسي، مثل صدق الخبر، ومدى مطابقته للواقع والحقيقة كما هو معروف.

5: عدم إمكانية التحرر من المسبقات بالنسبة للمحلل والمراقب.

مقتربات على الطريق

يطرح علماء السياسة والمشتغلون بالتحليل السياسي جملة مقتربات قد تساعد على إنجاز مشروع التوقع السياسي، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:

1: علم مفصل بحيثيات الواقعة أو الحدث كنقطة بدء بالعملية.

2: دراسة الاتجاهات الفكرية والدينية والاجتماعية التي تحيط بالحدث وتشغل حيزه المكاني، والأخذ بنظر الاعتبار دورها في صنع الحدث.

3: تجنب قدر الإمكان الاسقاطات الشخصية والنفسية.

4: عدم الخضوع للاستفزاز والإثارة الخارجية التي يقصد منها التمويه والتعمية.

5: تحليل بنية النظام الاقتصادي والتربوي والسياسي.

المفارقة الكبيرة في التوقع السياسي أنك قد تحرزه احيانا في مجال سياسات الدول الكبرى، فيما يصعب ذلك في مجال الدول أو الانظمة التي لا تحكمها هوية سياسية واضحة، او الدكتاتورية بشكل عام، ويبدو أن ذلك يعود الى كون الدول الكبرى واضحة الهوية السياسية من حيث الفلسفة، ومن حيث الاهداف، وخاضعة في اتخاذ القرارات السياسية وفق ستراتيجية متوسطة المدى أو بعيدة المدى، كما أنها أنظمة مصالح أمة أو دولة، فيما الانظمة الشمولية أو الحزبية الضيقة أو الفردية إنما هي أنظمة مصالح ضيقة ومحسوبة في دائرة أصحاب القرار السياسي والمهيمنين على القوة، فليس سرا يمكن أن تتوقع ما يمكن أن تتخذه إدارة اوباما تجاه الاوضاع في الشرق الاوسط، ولكن من الصعب أن تتوقع ما يمكن أن يتخذه القذافي من قرارات ومواقف إزاء الوضع الذي فيه الآن.

بالاتفاق مع ايلاف

السعودية وتركيا من أجل سوريا

أحمد الطويان

استقبلت الشعوب العربية بارتياح كبير خطاب خادم الحرمين الشريفين لأشقائه السوريين ذلك الخطاب الذي رفض العنف والقتل وإراقة الدماء البريئة في «سوريا العروبة والإسلام» كما وصفها العاهل السعودي في مقدمة رسالته القلبية، ووضع القيادة السورية أمام مسؤولياتها على أن تختار بين الحكمة والفوضى، وختم الرسالة بخطوة عملية تمثلت باستدعاء السفير السعودي في دمشق.

الموقف السعودي تبعه موقف شجاع من حكومة مملكة البحرين ودولة الكويت، وهو تأكيد للبيان الخليجي الرافض للعنف، والذي صدر قبل الرسالة السعودية بيوم واحد، لأن ما يحدث لا يمكن السكوت عنه في ظل استمرار القتل وتجاهل استياء المجتمع الدولي من هذه الممارسات التي لا تبررها الأسباب.

بعد الموقف السعودي ظهر أن أنقرة والرياض تلتقيان في كثير من المواقف تجاه العديد من الملفات ولكن هل سيعني هذا توحيد الجهود والشراكة الإستراتيجية؟ خصوصاً اليوم ونحن نرى فتوراً حقيقياً في العلاقات التركية الإيرانية، وندم على إضاعة الوقت في التنسيق السياسي مع دولة قطر، وكأن تركيا الباحثة الآن عن شريك سياسي له ثقل وقيمة، تعيد النظر في الفرص التي فوتتها في التقارب العميق مع الرياض، التي أثبتت أن تحركاتها السياسية إقليمياً في الفترة الماضية كانت أكثر إتزاناً، في ظل التركيز الأردوغاني على الموقع الشعبوي المرموق بحثاً عن الزعامة.

الموقف التركي من سوريا سيكون أكثر تأثيراً إذا تم التنسيق مع الرياض، خصوصاً إذا استطاع الأتراك نيل ثقة السعوديين التي فشلوا في نيلها خلال الأعوام الماضية وقد يكون السبب في ذلك شخصية أردوغان غير القادرة على بناء علاقة تتعدى حدود الرسميات مع قيادة المملكة.

رأينا في أحداث سابقة أن التنسيق السعودي التركي ناجح سياسياً وكان الملف العراقي تجربة إيجابية في هذا الجانب ولكن هذه التجربة لم يكتب لها الاستمرار في الفترة التي أعقبت الانتخابات النيابية.

ويلاحظ أن النظام الإيراني متوجس من أي تقارب سعودي تركي، خصوصاً في الملف السوري الذي تعتبره إيران ضمن مناطق نفوذها التي لا تساوم عليها، وهنا إشارة إلى أن التنسيق الجاد بين البلدين وفق صيغة تضمن خدمة المصالح المشتركة، سيعطي روحاً جديدة في التعاطي مع طهران التي تمادت أخيراً في تدخلها السافر بشؤون دول الخليج.

من المقرر حسب معلومات دبلوماسية أن يزور الرئيس التركي عبدالله غول جدة في زيارة يلتقي خلالها العاهل السعودي، وتأتي زيارته في هذا الوقت المهم لتعطي انطباعاً أن النقاشات ستكون أكثر عمقاً لنشهد ربما تنسيقاً عميقاً بين البلدين، وقد نرى موقفاً مشتركاً بشأن الوضع في سوريا يكون له أثره على الأرض.

Towa55@hotmail.com